المحاضرة الأولى: مفهوم الحكم الرشيد la bonne gouvernance:

1. تعريف الحكم الرشيد:

يعني المصطلح الإنكليزي The governance الجمع بين رقابة الدولة بمختلف مؤسساتها ورقابة مختلف منظمات المجتمع المدني.

هناك مصطلحات عديدة مقابلة لمصطلح The good governance : فهناك مصطلح الحكمانية دو النبرة الدينية والحوكمة دو الأبعاد الإقتصادية الرأسمالية الخاصة بأعمال الشركات متعددة الجنسيات، أما التعبير الأكثر إستخداما في الأدبيات السياسية والإدارية فهو: الحكم الرشيد (الراشد) أو الحكم الصالح.

يرجع أصل كلمة حكم The governance إلى الفعل اليوناني kubernân الذي أستعمل لأول مرة من طرف الفيلسوف اليوناني أفلاطون لكي يوضح معنى حكم الأفراد أو تسيير البشر.

أما في اللغة الفرنسية فتعود كلمة الحكم **La gouvernance** إلى نفس المصدر مع مفردة الحكومة Le gouvernement وهو الفعل اللاتيني gubernar الذي اشتق من الفعل اليوناني kubernân والذي يعني قيادة أو توجيه الباخرة diriger le navire ثم تعمم المصطلح ليستخدم في الإدارة، السياسة والاقتصاد.

بدأ إستخدام مصطلح الحوكمة la gouvernance في اللغة الفرنسية في القرن 13 كمرادف لمصطلح الحكومة قبل أن يصبح مصطلحا قانونيا في سنة 1978 ثم إختفى ليعود مع الثمانينات مع مصطلح المجتمع المدني.

هناك العديد من الباحثين العرب من اتبعوا مجمع اللغة العربية بالقاهرة الذي تبنى ترجمة الحوكمة كمرادف للحكم الرشيد للإشارة إلى ضرورات الحكم الجديدة التي تقلص من دور الدولة.

قدم البنك الدولي في سنة 1992 تعريفا إعتبر فيه الحكم الرشيد طريقة تمارس بها السلطة من أجل تسيير الموارد الإقتصادية والإجتماعية لبلد ما بغية تنميته، فهذا النوع من الحكم يتطلب عدم إقصاء أي نشاط إنساني يمكنه أن يخدم التنمية المرجوة كما أنه لا يمكن أن ينجح إلا في ظل السلم الإجتماعي، الإستقرار السياسي، حرية التعبير، حقوق الإنسان وسيادة القانون.

أما فرنسوا إكزارييه ميريان François Xarier Merrien (باحث في العلوم الإجتماعية والسياسية) فاعتبر الحكم الرشيد شكلا جديدا من التسيير الفعال الذي يتشارك فيه الأعوان على إختلاف أنواعهم وكذا المؤسسات العمومية بمواردهم، خبراتهم، قدراتهم ومشاريعهم لخلق تحالف جديد للفعل القائم على تقاسم المسؤوليات.

في النهاية، يشير الحكم الراشد إلى حركة اللامركزية في التفكير، في إتخاذ القرار والتقييم مع التنويع في الأماكن والفاعلين المنخرطين في إتخاذ القرار وبناء مشروع، كما يشير إلى وضع أساليب جديدة في الحكم والتنظيم أكثر مرونة وأخلاقية ومرتكزة على الشراكة المفتوحة والشفافة ما بين مختلف الفاعلين والأطراف المعنية على المستوى المحلي أو الوطني.

2. أطراف الحكم الرشيد:

أ. **الدولة والمؤسسات الرسمية:** التي يتوجب عليها توفير الحريات العامة، إحترام حقوق الإنسان، سن التشريعات التي تحمي المرأة وتنصفها، ضمان حرية الإعلام، تطبيق مبدأ حكم القانون وتشجيع المشاركة السياسية.

ب. **المجتمع المدني:** وهي المؤسسات الجمعوية والجماهيرية غير الحكومية التي تؤطر المواطنين للعمل التطوعي في الشأن العام وفي كل قيم المشاركة المدنية والتنمية التشاركية.

ج. **القطاع الخاص:** يمكن أن تساهم المؤسسات الإقتصادية الخاصة بما تملكه من موارد مالية وإدارة مستقلة في مساندة خطط التنمية الحكومية أو مبادرات مختلف منظمات المجتمع المدني.

3. أسس الحكم الرشيد:

- **المشاركة:** يحق لكل أفراد المجتمع (رجالا ونساءا) إبداء الرأي في البرامج والسياسات والقرارات من خلال التصويت، التظاهر، سبر الآراء أو أي وسيلة سلمية أخرى.
- **حكم القانون:** يحتكم الجميع لسيادة القانون الذي يشرع ويطبق وفقا لمبادئ حقوق الإنسان.
- **الشفافية:** وهي إتاحة المعلومات الدقيقة في وقتها وفتح المجال أمام جميع أفراد المجتمع للإطلاع على المعلومات الضرورية والموثقة، مما يساعد على إتخاذ القرارات الصالحة في مجال السياسات العامة.
- **حسن الإستجابة:** أي قدرة المؤسسات والآليات على خدمة الجميع وتلبية حاجياتهم دونما إستثناء.
- **التوافق:** أي القدرة على التوسط والتحكيم بين المصالح المتضاربة من أجل الوصول إلى إجماع واسع حول مصلحة الجميع وحول المصلحة والسياسات العامة إن أمكن.
- **الفعالية:** وهي تنفيذ المشاريع وفق نتائج تستجيب لإحتياجات المواطنين وتطلعاتهم وفق إدارة عقلانية للموارد.
- **المحاسبة:** ضرورة وجود نظام محاسبة فعال قادر على إخضاع المسؤولين، مؤسسات المجتمع المدني، القطاع الخاص للمسائلة السياسية والإدارية ومحاسبتهم على إدارتهم للموارد العامة بهدف فصل العام عن الخاص وحماية الصالح العام من التعسف وإستغلال أصحاب النفوذ والسياسيين.

- **الرؤية الإستراتيجية:** هي الرؤية الهادفة إلى تطوير البلاد والقدرات البشرية وتحسين شؤون الناس بالإرتكاز على ما هو متاح من موارد وإمكانات مادية ومعطيات ثقافية وإجتماعية.

4. أبعاد الحكم الرشيد:

يمكن للحكم الرشيد أن يتجلى من خلال ثلاثة أبعاد هي:

❖ **البعد السياسي:** المرتبط بالطبقة السياسية الحاكمة ومدى شرعيتها، أي درجة تمثيلها لرغبة وطموحات الطبقة الناخبة.

❖ **البعد التقني:** المرتبط بعمل الإدارة العمومية وكفاءتها وفعاليتها.

❖ **البعد الإقتصادي والإجتماعي:** المرتبط بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى حيويته واستقلاليته عن الدولة ونوعية السياسة العامة في المجالين الإقتصادي والإجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة.

5. مؤشرات الحكم الرشيد حسب منظور البنك الدولي:

1.5. المؤشرات الاقتصادية: المتمثلة في استقرار النظام الاقتصادي، التوزيع العادل للدخل، وضع السياسات الاقتصادية المحكمة، تنشيط القطاع الخاص، قدرة الدولة على تحسين ظروف مواطنيها، إلخ

2.5. المؤشرات السياسية: وتتمثل هذه المؤشرات في نوعية النظام السياسي للدولة ومدى شرعيته، محاسبة ومساءلة الحكومة أمام المواطنين، تطبيق مبادئ القانون، المراقبة والحد من الفساد، حرية التعبير وتكوين الجمعيات، تكريس مبادئ الديمقراطية، نزاهة الإنتخابات ودرجة المشاركة، إلخ

3.5. مؤشر الرفاه الاجتماعي: ويشير هذا المؤشر إلى قدرة الدولة على تلبية الحاجات الإنسانية والمطالب المجتمعية، لاسيما الحاجات الأساسية والمتمثلة في الغذاء، الصحة، التعليم وما تبعه من حقوق أخرى.

4.5. مؤشر الأمن والاستقرار: ويتوقف هذا المؤشر على مدى قدرة الدولة على حماية أمن الأفراد من التهديدات والصراعات والعنف وكذلك من خطر التدخلات الخارجية.

5.5. مؤشر الحقوق السياسية والمدنية للأفراد: ويتضمن هذا المؤشر تصنيف الدول إلى دول حرة وأخرى غير ذلك، بمعنى مقدار ما توفره من حرية سياسية ومدنية لأفرادها.

6.5. مؤشر حرية الصحافة: الذي يصنف الصحافة حسب الحرية المتاحة لها في البلد المعني.